Distribution: Restricted
Original: English

EB 2002/75/R.17/Rev.1
البند 10(أ) من جدول الأعمال

23 April 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والسبعون

روما، 22–23 أبريل/نيسان 2002

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية الكاميرون

من أجل

مشروع مساندة تنمية المجتمعات المحلية

Document #: 256161.
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة المشروع		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز المشروع		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	تدخلات الصندوق السابقة والدروس المستفادة	2
جيم –	استراتيجية الصندوق في التعاون مع الكاميرون	3
الجزء الثاني –	**المشروع**	**5**
ألف –	منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة	5
باء –	أهداف المشروع ونطاقه	6
جيم –	عناصر المشروع	7
دال –	التكاليف والتمويل	8
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	8
واو –	التنظيم والتنسيق والإدارة	10
زاي –	المبررات الاقتصادية	11
حاء –	المخاطر	12
طاء –	الأثر البيئي	12
ياء –	السمات الابتكارية	12
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**12**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**13**
الملحق		
	موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية المساعدة المالية المتفاوض بشأنها	**15**

APPENDIXES الذيــول

الصفحة

1 I. COUNTRY DATA

الأول – البيانات القطرية

2 II. PREVIOUS IFAD FINANCING

الثاني – تمويل الصندوق السابق للكاميرون

3 III. EXPENDITURE ACCOUNTS BY COMPONENTS

الثالث – حسابات الإنفاق حسب العنصر

6 IV. CADRE LOGIQUE
(LOGICAL FRAMEWORK)

الرابع – الإطار المنطقي

11 V. ORGANISATION ET GESTION DU PROJET
(PROJECT ORGANIZATION AND MANAGEMENT)

الخامس – تنظيم وإدارة المشروع

معادلات العملة

وحدة العملة	=	فرنك أفريقي
1.00 دولار أمريكي	=	729 فرنكا أفريقيا
1.00 فرنك أفريقي	=	0.001371 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية الكاميرون

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

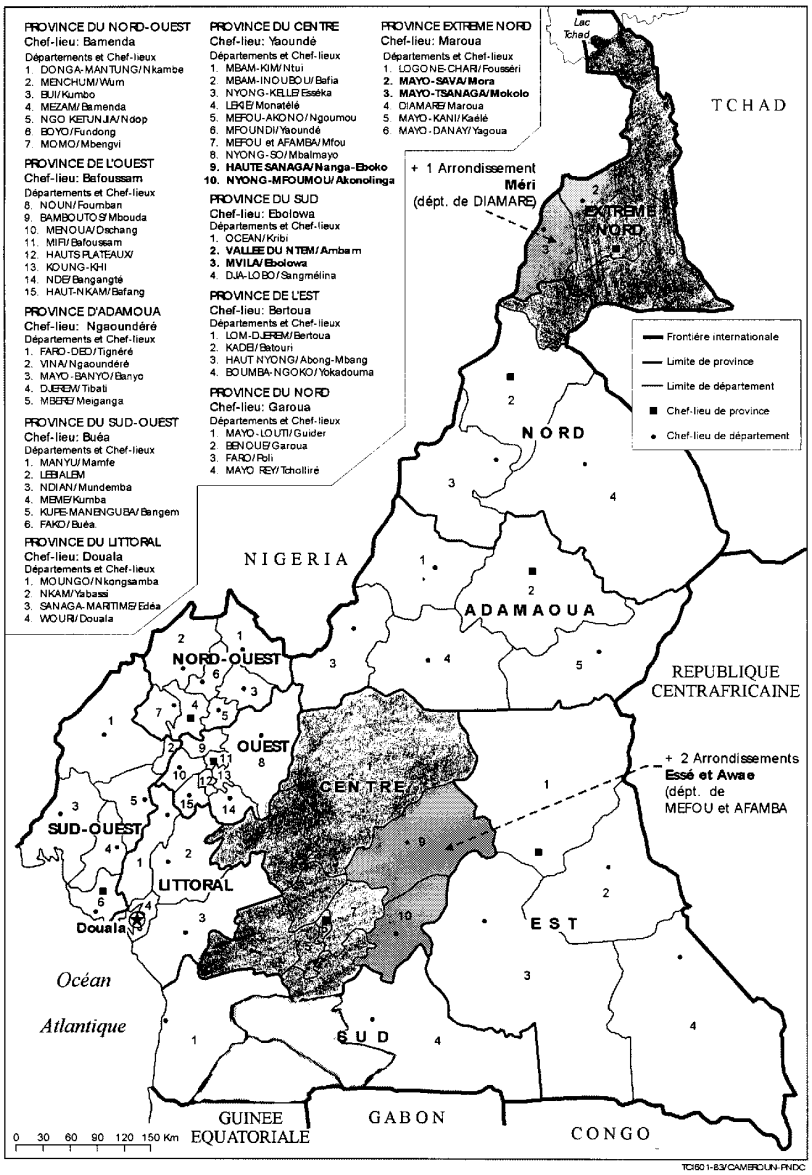

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ديسمبر/كانون الأول 2001.

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية الكاميرون

مشروع مساندة تنمية المجتمعات المحلية

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية الكاميرون
الوكالة المنفذة:	وزارة الاقتصاد والمالية
التكلفة الكلية للمشروع:	18.29 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	9.50 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 11.76 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
الجهات المشتركة في التمويل:	لا يوجد
مساهمة المقترض:	984 000 دولار أمريكي
المستفيدون:	1.77 مليون دولار أمريكي
مؤسسات التمويل الصغير:	3.78 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟

المستفيدون من المشروع هم المجتمعات المحلية الريفية الضعيفة في المنطقة الشمالية القصوى والمنطقة الوسطى في الكاميرون. إذ تعاني هذه المجتمعات المحلية من قلة الوصول إلى الموارد والبنى الأساسية الاجتماعية والمعلومات. وتشير دراسة استقصائية أجريت على مستوى الأسر في عام 1996 إلى أن الفقراء يشكلون 51% من سكان الكاميرون، وأن 87% من الأسر الفقيرة تعيش في المناطق الريفية. ويستهدف المشروع النساء (52% من الفقراء) والشباب الذين يعيشون على زراعة الكفاف، ويعانون من قلة فرص الوصول إلى الأراضي، ودرجت العادة على استبعادهم من عملية اتخاذ القرار. ويضم المستفيدون أيضا المهاجرين من منطقة الجبال الشمالية المعدمين الذين يعيشون في ظروف معيشية هشة، والمعوقين، والمسنين المنعدمين لسبل الدعم.

لماذا هم فقراء؟

تتمثل العوامل الرئيسية للفقر في منطقة تدخل المشروع في انخفاض إنتاجية الزراعة والنظم الزراعية، وقلة الأنشطة المدرة للدخل، وانعدام فرص الحصول على خدمات مالية، وقلة فرص الانتفاع بالبنى الأساسية الريفية. ونادرا ما تشارك المجتمعات المحلية في عملية تحديد العقبات التي تعاني منها بأكبر درجة، وتقرير أنجح السبل للتصدي لها. أما الاستثمارات فتقدم شيئا فشيئا، وكثيرا ما تعكس أولويات خارجية. كما أن هبوط أسعار تصدير المحاصيل (القطن في الشمال والبن في المناطق الوسطى) كان له أثر على تزايد عدد السكان الذين يعيشون دون حد الفقر. وثمة عوامل رئيسية أخرى تسهم في استشراء الفقر في المناطق الريفية وهي سوء التنظيم على مستوى المجتمع المحلي، ونقص الموارد، وعدم فعالية نظام تقديم الخدمات، وعدم اهتمام الكميونات بالتنمية القروية.

ما هي الفوائد التي سيحققها المشروع المقترح؟

سيدعم المشروع تمكين المجتمعات المحلية، بمن فيها النساء والشباب، في منطقتين من أشد المناطق فقرا في البلد،من: تحليل القيود الإنمائية الخاصة بهم؛ تحديد الحلول وصياغتها وتحديد أولوياتها؛ وضع خطط عمل مناظرة؛ تنفيذ هذه الخطط وتشغيلها ومواصلتها. كما سيقدم المشروع مساعدة مالية لإنشاء بنى أساسية اجتماعية، وإيجاد مصادر محلية للتمويل الصغير، وتعزيز قدرة منظمي المشاريع المحليين. وسيشجع المشروع الفئات الأفقر على الاضطلاع بأنشطة مدرة للدخل بتزويدها بالخبرة التقنية والإدارية اللازمة، وبتوصيلها بمؤسسات موثوقة للتمويل الصغير. وثمة خطوة أولى أساسية في هذه العملية ستتمثل في تعزيز التغيير الجذري في المواقف من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية على نحو تشاركي حقا بين مقدمي المساعدة والخدمات من القطاع العام والخاص على السواء، وبين السلطات على جميع المستويات. وسيجري دعم قدرات تلك المجتمعات على تعزيز التنمية المجتمعية على أساس تشاركي من خلال التدريب وتنفيذ آلية تتيح تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشكل منتظم.

كيف سيشارك المستفيدون في المشروع؟

يشـــمل تصـــميم المشـــروع المشاركة النشطة وبناء القدرات على مستوى المجتمع المحلي. وسيقوم المستفيدون بتخطيط احتـــياجاتهم وتحديـــد أولوياتها، وإدارة الموارد المتلقاة من المشروع، واختيار مقدمي الخدمات. وستقوم كل قرية بإعداد خطـــة عمـــل إنمائية، وإنشاء لجنة للتنمية القروية لمتابعة تنفيذ خطة العمل. كما سيدعم المشروع القدرة المجتمعية على تشـــغيل وصـــيانة البـــنى الأساسية القروية. وسيعزز المشروع قدرة الكميونات ومقدمي الخدمات على العمل على أساس موجه نحو الطلب. وسيجري دعم الكميونات في إنشاء لجنة تخطيط تقنية تضم ممثلين عن القرى.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية الكاميرون
من أجل
مشروع مساندة تنمية المجتمعات المحلية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الكاميرون بما قيمته 9.50 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 11.76 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمساعدة في تمويل مشروع مساندة تنمية المجتمعات المحلية. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - **نبذة عامة** – يبلغ إجمالي مساحة الكاميرون 440 475 كم2، ويبلغ تعداد سكانها 15 مليون نسمة (تقدير عام 2000)، ويبلغ معدل الزيادة السكانية 2.7% سنويا. ويعيش زهاء 52% من مجموع السكان في الريف (1.2 مليون أسرة). وتتباين الكثافة السكانية في الريف بين 10 أفراد/كم2 في الغابات في الجنوب والشرق وما يزيد على 100 فرد/كم2 في أجزاء من المنطقة الشمالية. وتعد الكاميرون من بلدان الدخل المنخفض، وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 580 دولارا أمريكيا فقط في عام 1999. ويهيمن قطاع الزراعة، بما في ذلك الصيد والحراجة، على الاقتصاد. وقد كفلت هذه الأنشطة في عام 1999 سبل العيش لثلثي السكان العاملين، و 43% من الناتج المحلي الإجمالي، وما يربو على 50% من إيرادات التصدير (الخشب والكاكاو والبن). ويمثل التصنيع والخدمات20% و38% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي. وبعد كساد طويل بدأ في عام 1985، أخذ الاقتصاد في النمو في عام 1994 عندما تم تخفيض قيمة الفرنك الأفريقي وبدأ العمل بإجراءات الإصلاح الهيكلي. ويتراوح متوسط النمو الاقتصادي منذ ذلك الحين بين 4 و5% سنويا، وتحسن تحصيل الضرائب بشكل كبير. وظهر التضخم عقب تخفيض العملة مباشرة، ولكنه سرعان ما انخفض إلى أقل من 1% في عامي 1999–2000.

2 - **الأداء الاقتصادي والإصلاحات** – بدأ البرنامج الحكومي الاقتصادي والمالي متوسط الأجل الأول (1997–2000) بفضل حزمة مرفق النمو للحد من الفقر، من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (مع توقع شطب ديون قدرها

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

2 مليار دولار أمريكي)، وحقق هذا البرنامج نتائج طيبة بالقدر الذي يؤهل الكاميرون للاستفادة من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبدأ برنامج ثان للإصلاح الاقتصادي (2001–2002)، بغية التأهل للحصول على حزمة أخرى (110 ملايين دولار أمريكي) من خلال مرفق النمو للحد من الفقر. وتعهدت الحكومة أيضا بما يلي: (i) الانتهاء من استراتيجيتها للحد من الفقر في موعد أقصاه عام 2001 (لا يزال العمل جاريا)؛ (ii) مواصلة الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية؛ (iii) التشجيع على تحسين الحكم ومكافحة الفساد؛ (iv) تحسين الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية؛ (v) مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بصورة فعالة.

3 - **القطاع الزراعي** – تتمتع الكاميرون بقدرة زراعية كبيرة ومتنوعة للغاية، ولكنها غير مستغلة استغلالا كاملا. فالإنتاج الزراعي محدود النطاق وموجه نحو زراعة الكفاف أساسا. والمحاصيل النقدية الأساسية هي الكاكاو والبن والقطن، يليها زيت النخيل والمطاط والموز والأناناس. وزيت النخيل والمطاط هما وحدهما اللذان يُنتجان على نطاق واسع. أما محاصيل الكفاف الأساسية فهي الجذور والدرنات وموز الجنة والحبوب (الذرة والسرغم والدخن) والفول السوداني. والأمن الغذائي الوطني مكفول بشكل عام، على الرغم مما تشهده المناطق الشمالية المعرضة للجفاف من حالات عجز غذائي دوري. وعلى عكس ذلك، فإنه بوسع المقاطعات الجنوبية إنتاج فوائض يمكن تصديرها. وتربية الحيوانات (الأبقار والأغنام والماعز) منتشرة على نطاق واسع، وتجري أساسا في المناطق شبه القاحلة والمناطق الساحلية في الشمال. وقد ارتفع إنتاج الدواجن بنسبة 50% في الفترة 1996–1999 بإنشاء عدد من المزارع التجارية الكبيرة. ويمثل تصدير الأخشاب والكاكاو والبن 50% من إيرادات التصدير، ويأتي تصدير الأخشاب في المرتبة الثانية بعد الزيوت. ويضم البلد 22 مليون هكتار من الغابات الكثيفة. وتسيطر الشركات الدولية الكبيرة على تجهيز الأخشاب، وتتجاوز معدلات قطع الأشجار معدل التجدد الطبيعي.

4 - ويعاني قطاع الشركات الصغيرة في الريف من التخلف، ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى انخفاض دخل المستهلكين المحليين.

باء – تدخلات الصندوق السابقة والدروس المستفادة

5 – موّل الصندوق خمسة مشاريع في الكاميرون. وقد استُكمل ثلاثة منها بالفعل، وهي: مشروع التنمية الريفية في الشمال الغربي، والمشروع الثاني للتنمية الريفية في المحافظة الغربية، ومشروع تنمية قطاع الثروة الحيوانية. والمشروعان الجاريان هما مشروع مساندة البحوث وخدمات الإرشاد الزراعي الوطنية، ومشروع مساندة تمويل القروض الصغيرة على النطاق الوطني.

6 – وفي منتصف عام 1991، علق الصندوق تنفيذ أنشطته بسبب المتأخرات في سداد القروض. وتم الاتفاق في منتصف عام 1995 على خطة لتسوية المتأخرات، التزمت الحكومة بها بانتظام، مما أفسح الطريق أمام استئناف تنفيذ حافظة مشروعات الصندوق.

7 – وتبين الدروس المستفادة من تجربة الصندوق في البلد أن نجاح أنشطة الصندوق يكمن فيما يلي: (i) إشراك المستفيدين بشكل فعال في تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم وفي تنفيذ أنشطة المشروع؛ (ii) تحديد حد أدنى لمشاركة

القطاع العام في إدارة المشروع؛ (iii) زيادة دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية باعتبارهم وسطاء للوصول إلى الفقراء. وعلاوة على ذلك، سيجري التشجيع على التعاون بين العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص في المشاريع التي سيدعمها الصندوق في المستقبل، وسيقتصر ذلك على الحالات التي يمكن فيها للفئات التي يستهدفها الصندوق (الأسر الريفية الفقيرة) اختيار مقدم الخدمة الذي يفضلونه. وبالمثل، سيستعان بخدمات المنظمات غير الحكومية على أساس تعاقدي، وستكون بمثابة منظمات توصل إلى المزارعين الأفراد والمنظمات المجتمعية. بيد أن التجربة قد سلطت الضوء أيضا على حدود المنظمات غير الحكومية والحاجة إلى دعم بناء قدراتها عملا على تحسين تقديمها للخدمات. وتشير الدروس المستفادة أيضا إلى أن المسؤولية المجتمعية عن تشغيل البنى الأساسية الريفية وصيانتها تمثل عاملا أساسيا في تحقيق استدمتها.

جيم – استراتيجية الصندوق في التعاون مع الكاميرون

8 – **سياسة الكاميرون لاستئصال الفقر**– منذ أن نهضت الكاميرون من الكساد الحاد الذي أصابها طوال عشر سنوات لتواصل النمو، وإن كان بمعدل بطيء، اهتمت الحكومة مباشرة بتوطيد الاتجاهات الإيجابية التي شهدتها السنوات الأخيرة لتحقيق تنمية دائمة. وتشمل أهداف السياسة العامة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف التشجيع على إنشاء قطاع خاص قوي (يضم مشغلين صغارا)، وإيلاء الاهتمام لاحتياجات الشعب ومطالبه، وتخفيف وطأة الفقر في الريف، وتحقيق الأمن الغذائي والتشجيع على تصدير بنود غير تقليدية، ووضع ممارسات إنتاجية مجدية اقتصاديا ومستدامة بيئيا. وتحقيقا لهذه الأهداف، شرعت الحكومة في إصلاحات عريضة القاعدة تشمل تحرير الأسواق بشكل كامل بالنسبة إلى المدخلات والمخرجات الزراعية، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، ودعم شركات القطاع الخاص الجديدة، وتوحيد أجهزة البحوث في مجال الزراعة والثروة الحيوانية، وتنشيط الأنشطة البحثية.

9 – وقد حددت دراسة استقصائية أجريت في عام 1996 أن 51% من سكان الكاميرون هم من الفقراء، وأن 23% منهم يعيشون في فقر مدقع. ويحتل البلد المرتبة 134 من إجمالي 174 بلدا غطاها مؤشر التنمية البشرية في عام 1999. ويتباين توزيع الدخل تباينا شديدا، إذ تحصل نسبة ضخمة من السكان على دخول منخفضة جدا، كما توجد فجوة واسعة بين متوسط الدخل السنوي (000 63 فرنك أفريقي مقابل 000 957 فرنك أفريقي). والفقر في الكاميرون ظاهرة ريفية، إذ يعيش 87% من الفقراء في مناطق ريفية. وتعاني النساء والأطفال بشكل خاص من الفقر: تمثل النساء 52% من أفراد الأسر الفقيرة، ونصف هذه النسبة من دون سن 15 سنة؛ و 75% فقط من الأطفال بين سن 6 و 14 سنة في الأسر الفقيرة مقيدون في المدارس (مقابل 83% بالنسبة إلى الأسر الأيسر حالا)، و 53% من الفقراء البالغ عمرهم 15 سنة فأكثر أميون (مقابل 23%). وفي عام 1996، تلقى 36% فقط من الفقراء علاجا طبيا في مرفق صحي حديث (مقابل 49%)، وأنفق مبلغ 600 5 فرنك أفريقي فقط على الفرد فيما يتعلق بالصحة (مقابل 000 37 فرنك أفريقي في الأسر الأيسر حالا).

10 – وفي أكتوبر/تشرين الأول 2000، نشرت الحكومة وثيقة مؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر، وتعهدت بتقديم الوثيقة النهائية إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في موعد أقصاه 2001. وتتمثل الأهداف العامة للاستراتيجية، التي تعكس أهداف الألفية، فيما يلي: (i) تخفيض عدد الكاميرونيين الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015؛ (ii) تعزيز المساواة بين الجنسين وفرص تنمية قدرات المرأة بالقضاء على التفاوت القائم على الجنس في الالتحاق بالمدارس

الابتدائية والثانوية في موعد أقصاه عام 2005؛ (iii) تخفيض معدل وفيات الرضع والأطفال (دون سن الخامسة) بمقدار الثلثين بحلول عام 2015؛ (iv) تخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة الأرباع بحلول عام 2015؛ (v) تخفيض عدد الذين يعانون من سوء التغذية إلى النصف بحلول عام 2015؛ (vi) البدء في موعد لا يتجاوز عام 2005 في تنفيذ استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية المستدامة بهدف عكس الاتجاه الحالي المتمثل في استنزاف الموارد الطبيعية.

11 - **أنشطة الحد من الفقر التي تقوم بها الجهات المانحة الرئيسية الأخرى** بما في ذلك الدعم المقدم من البنك الدولي والصندوق للبرنامج الوطني للخدمات الزراعية (الإرشاد والبحوث) واختبار النهج التشاركي على مستوى القرية، والدعم الذي توفره الوكالة الألمانية للتعاون التقني والمساندة التقنية لثلاثة مشروعات للتنمية المجتمعية القائمة على المساعدة الذاتية في أقصى الشمال والمحافظات الوسطى والغربية ومصرف التنمية الأفريقي الذي يوفر الدعم للمبادرات المحلية والترويج للتنمية والائتمان في أقصى الشمال، والاتحاد الأوروبي الذي يدعم البنى الأساسية المجتمعية في "مونتس ماندارا" في أقصى الشمال، والوكالة الفرنسية للمعونة الإنمائية التي تدعم التنمية المحلية وإدارة الأراضي في منطقة التدخلات الإنمائية لشركات القطن، والمنظمة الإنمائية الهولندية التي تساند مشروع صون التنوع البيولوجي المجتمعي التشاركي، وتعتبر مسألة تشتت ومحدودية مجالات تدخل الجهات المانحة مشكلة أساسية تعيق تحقيق التأثير على الحد من الفقر. ولحل هذه المسألة فقد دعت الحكومة الجهات المانحة الرئيسية (البنك الدولي، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والصندوق، ومصرف التنمية الأفريقي) للعمل بشكل وثيق ولمساندة برنامجها الوطني للتنمية المحلية الذي يهدف إلى تقليص الفقر، ويركز على بناء المؤسسات المحلية (تمكين المجتمعات المحلية وتعزيز الحكومة المحلية) وعلى الاستثمارات على مستوى القرية.

12- **استراتيجية الصندوق في الكاميرون** - موّل الصندوق بين عامي 1980 و1990 ثلاثة مشاريع في الكاميرون، منها مشروعان للتنمية الريفية في المحافظات الشمالية الغربية والغربية، ومشروع وطني لتنمية الثروة الحيوانية. بيد أنه لا يمكن استخلاص دروس **كثيرة** منها حيث إنها قد نُفذت في ظل سياسة ومناخ اقتصادي مختلفين. وعُلق تنفيذ حافظة القروض بين عامي 1991 و 1998، واستؤنفت العلاقات بين الحكومة والصندوق في عام 1997. وفي عام 1998، وافق الصندوق على المشاركة في تمويل برنامج مساندة البحوث وخدمات الإرشاد الزراعي الوطنية، الذي استهله البنك الدولي. وبدأ التنفيذ الفعلي لبرنامج مساندة تمويل القروض الصغيرة على النطاق الوطني الذي استهله الصندوق، في أبريل/نيسان 2001.

13- ووفقا لوثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية للكاميرون المعدة في عام 1998، يتمثل الهدف الأساسي للصندوق في الحد من الفقر في الريف عن طريق تهيئة بيئة مواتية من شأنها أن تساعد المنتجين الريفيين الصغار على الاستفادة من الفرص الجديدة التي يتيحها تحرير التجارة. وحددت الوثيقة مجموعة كبيرة من القيود المرتبطة بنقل التكنولوجيا، والتمويل الريفي، والبنى الأساسية الاجتماعية الاقتصادية، وأوصت بإيلاء اهتمام خاص لما يلي: (i) دعم قدرة المؤسسات الريفية المسؤولة عن إدارة الموارد الطبيعية، والخدمات المالية، والتجهيز/التسويق؛ (ii) التشجيع على إقامة شراكات مستدامة بين مقدمي الخدمات (من القطاعين العام والخاص) والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وخاصة المؤسسات والرابطات والمجموعات المجتمعية.

14- وتـنص وثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية على خمسة مجالات أساسية لأنشطة الصندوق، هي: (i) مساعدة الحكومة على تعميم مراعاة قضايا الجنسين لضمان التركيز بشكل منهجي على الاحتياجات الإنمائية للمرأة؛ (ii) تطوير واختـبار ونقـل التكنولوجـيات الملائمـة التي يمكن أن تعزز الأمن الغذائي وترفع دخل المنتجين الريفيين الصغار؛ (iii) دعـم تطوير نظم التمويل اللامركزي لتقديم الائتمان للأنشطة الزراعية وغير الزراعية؛ (iv) دعم تطوير البنية الأساسـية الموجهـة نحو الطلب والتشاركية على المستوى المجتمعي؛ (v) دعم المشروعات الريفية الصغيرة استجابة للفرص الجديدة الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية.

15- **الأسـاس المنطقـي للمشروع** – بينما تنعم الكاميرون بنمو اقتصادي قوي (4-5% منذ عام 1994)، لا يزال أكـثر مـن 50% مـن السـكان يعيشون دون خط الفقر. وتم تحديد انعدام المشاركة المجتمعية بشكل فعلي في اتخاذ القـرارات كسـبب رئيسـي في فشل تدابير الإصلاح الرامية إلى الحد من الفقر، لا سيما في المناطق الريفية. وتشير الـدروس المسـتفادة من المشاريع السابقة، ومن خبرة المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة مثل الوكالة الألمانية للـتعاون التقني إلى التنمية المجتمعية باعتبارها أحد الحلول الرئيسية للتغلب على الفقر. وفي يناير/كانون الثاني 2001، دعت الحكومة كافة الأطراف المانحة، بما فيها البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والوكالة الألمانية للتعاون التقني والصـندوق، إلـى أن تشـارك فـي دعم برنامجها الوطني. واستجابة لهذه الدعوة، تم إيفاد بعثة صياغة مشتركة في مـايو/أيـار 2001. وهذا المشروع هو بمثابة إسهام الصندوق في البرنامج الوطني، ويستهدف ما يلي: (i) دعم تمكين المجتمعات المحلية من تخطيط وإدارة تنميتها من خلال عملية تشاركية وجامعة؛ (ii) تعزيز قدرة الكمبونات والخدمات الخاصة والعامة على العمل بشكل تشاركي وفعال.

الجزء الثاني- المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

16- سـيغطي المشـروع المقـترح ومدته سبع سنوات منطقتين. المنطقة الأولى هي منطقة أقصى الشمال، وهي مـنطقة شـبه قاحلـة سودانية ساحلية يقطن بها 2.5 مليون نسمة. والمنطقة الثانية هي المنطقة الوسطى، وهي منطقة حرجـية رطـبة تتساقط فيها الأمطار على فترتين، ويسكن بها 2.3 مليون نسمة. وفي كلتا المنطقتين تتسم سبل العيش لأغلبية السكان بنشاط زراعي واسع النطاق ومنخفض الإنتاج.

17- وسيسـتهدف المشـروع القرى والمجتمعات المحلية الفقيرة في منطقة المشروع، مع التركيز على مجموعات النسـاء والشباب والمعوقين الأشد ضعفا. وسيعتمد المشروع على الخبرات المستفادة من المشاريع التي مولتها الوكالة الألمانـية للتنمـية الدولـية في منطقة أقصى الشمال والمنطقة الوسطى، وعلى النهج التشاركي القروي الذي روج له بـرنامج مسـاندة البحوث وخدمات الإرشاد الزراعية الوطنية، بدعم من البنك الدولي والصندوق، باعتبار ذلك أساسا يسـتند إلـيه في تطوير منهجية أنشطته. وهذه الخبرات توفر أدوات تراعي قضايا تكافؤ الفرص بين الجنسين وتحدد المجموعـات المستهدفة، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للصندوق بشأن الأمن الغذائي الأسري (سيوضحها الكاتب) للاستخدام خلال مرحلة تشخيص المشروع.

18- وقد حدد المشروع وصنف المجموعات المستهدفة والتدابير المقترحة للوصول إلى المجموعات الضعيفة، لا سيما النساء. وسيجري تحديد هذه التدابير في الدليل التشغيلي للمشروع، المقرر إعداده عند بدء تنفيذ المشروع. وتشمل هذه التدابير ما يلي:

(i) ستمثل المساواة بين الجنسين معيارا أساسيا في اختيار المشاريع الصغيرة التي ستمول؛ سيخصص 50% من صندوق التنمية المجتمعية لاحتياجات النساء؛

(ii) سيتألف 50% من الأعضاء في اللجان المحلية، على مستوى القرية والكميون، من النساء وأعضاء المجموعات المستهدفة الأخرى؛

(iii) سيتألف 50% من موظفي وحدة المشروع (على المستوى التقني) من النساء؛

(iv) خلال عملية التوريد من مقدمي الخدمات، ستعطى الأولوية للنساء ذوات الخبرة الملائمة و/أو للموردين الذين لهم خبرة محددة في نهج التمايز بين الجنسين.

باء - أهداف المشروع ونطاقه

19- قررت الحكومة إعداد برنامج وطني للتنمية المحلية يتألف من ثلاثة عناصر: (i) دعم اللامركزية؛ (ii) دعم التنمية المجتمعية؛ (iii) بناء القدرات. وفي حين ستتولى وزارة الزراعة المسؤولية عن عنصر التنمية المجتمعية، ستتولى وزارة الاستثمارات العامة والتنمية الإقليمية تنسيق البرنامج الوطني للتنمية المحلية بشكل عام.

20- وسينصب تركيز الدعم الذي يقدمه الصندوق والوكالة الألمانية للتعاون التقني على عنصر التنمية المجتمعية على مستوى القرية. فهذا العنصر يشكل الأساس لنجاح البرنامج، حيث إنه يتناول بناء قدرات المجتمعات المحلية لمساعدتها على تخطيط وإدارة تنميتها. وسيركز البنك الدولي جهوده على مستوى الكميون وما فوقه من خلال مساعدة الحكومة في تنفيذ سياسة اللامركزية وبناء قدرات الوزارات القطاعية. ولن ينطوي التعاون بين الصندوق والوكالة الألمانية للتعاون التقني على نقل الأموال من مشاريع الصندوق إلى الوكالة الألمانية، ولكنه سيقوم على أساس زيادة التآزر بين أنشطة المؤسستين. ونظرا لأن الوكالة الألمانية للتعاون التقني لا تدعم سوى بناء القدرات، فإن المجتمعات المحلية التي تدعمها الوكالة الألمانية للتعاون التقني/مشروع دعم المساعدة الذاتية الريفية في منطقة أقصى الشمال (سيتوقف في عام 2007)، والوكالة الألمانية للتعاون التقني/مشروع مساندة مجموعات المنتجين الزراعيين في المنطقة الوسطى (سيتوقف في عام 2008) سيحق لها الاستفادة من اعتمادات التنمية التي سيوفرها الصندوق، بينما تشمل خطط عمل القرى احتياجات الاستثمار. وسيستفيد الصندوق من مجموعة الخبرات المتراكمة لدى الوكالة الألمانية للتعاون التقني في المنطقتين المختارتين باستعمال المشروعين الجاريين للوكالة كأداة للتدريب. وسينشر الصندوق أفضل الممارسات المحددة في مشروعي الوكالة الألمانية للتعاون التقني من خلال قناة مشروع مساندة التنمية المجتمعية. كما سيستخدم اعتماد التنمية التابع للصندوق في تمويل احتياجات الاستثمار المحددة في خطط عمل المجتمعات المحلية التي تدعمها مشاريع الوكالة الألمانية.

21- ويتمثل الهدف العام للمشروع في تعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة للسكان الريفيين الأشد فقرا في الكاميرون عن طريق زيادة دخلهم وتعزيز أمنهم الغذائي. وسيدعم المشروع البرنامج على الصعيد المجتمعي من

خـــلال تعزيز قدرة المجتمع المحلي على تلبية احتياجاته الإنمائية. وسيجري التركيز بشكل خاص على التصدي للقيود التـــي تحـــول دون تنمـــية المجموعات الريفية الأشد فقرا، لا سيما النساء. وتشمل الأهداف المحددة للمشروع ما يلي: (i) دعـــم قـــدرات المجتمعات المحلية ومقدمي الدعم والخدمات، من القطاعين الخاص والعام على السواء؛ (ii) تعزيز فـــرص حصـــول المجموعات الريفية، بمن فيها النساء، على الموارد والأصول والخدمات؛ (iii) دعم الأنشطة المدرة للدخل لصالح سكان الريف الفقراء.

جيم- عناصر المشروع

22- يشـــمل المشروع أربعة عناصر: (i) بناء القدرات؛ (ii) البنى الأساسية الريفية؛ (iii) الأنشطة المدرة للدخل؛ (iv) تنسيق المشروع.

23- **بناء القدرات** – يمكّن هذا العنصر المجتمعات المحلية من أن تتحمل المسؤولية عن تنميتها الذاتية عن طريق دعـــم قدرتهـــا على إجراء عمليات تشخيص قائمة على التشارك، وإعداد خطط عمل للتنمية القروية، وحشد الموارد، والاتصال بالجهات المانحة المحتملة، وتنفيذ وإدارة مشاريعها، وصيانة بنيتها الأساسية. كما سيجري تدريب المجتمعات المحلـــية على إعداد استراتيجيات للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويدعم هذا العنصر أيضا بناء قدرات الكميونات ومقدمي الخدمات المحليين من القطاعين الخاص والعام.

24- **البـــنى الأساســـية الريفـــية** – يخصص المشروع موارد لتمويل الاستثمارات المستوفية للشروط (أي الطرق الريفـــية، أو المـــدارس، أو المراكز الصحية، أو الآبار، أو البنى الأساسية للري على نطاق محدود). وسيجري اختيار هـــذه الأهـــداف المحتملة للاستثمار من خطط التنمية المحلية التي تضعها المجتمعات المحلية هي ذاتها، بدعم ومشورة المؤسسات الشريكة ومقدمي الخدمات.

25- **الأنشـــطة المدرة للدخل**- يدعم المشروع الأنشطة الزراعية وغير الزراعية المدرة للدخل، ومعظمها لصالح النساء والشباب والمعوقين. ويتطلب تصميم المشروع تعيين أخصائي في خدمات الأعمال لكل وحدة في المشروع على مســـتوى المـــنطقة. وســـيقوم هذا الأخصائي بتنسيق تحديد المستشارين المحليين المحتملين في مجال خدمات الأعمال وتدريـــبهم وتعزيـــز قدراتهـــم، وســـيقوم هؤلاء المستشارون بدعم المجتمعات المحلية في إنشاء وتطوير المشروعات الصـــغيرة، وتوصيلها بنظام التمويل الصغير ومساعدتها في إدارة أعمالها. وستُبرم اتفاقية في إطار مشروع الصندوق لدعم مشروع مساندة تمويل القروض الصغيرة على النطاق الوطني لتوسيع نطاق مؤسسات التمويل الصغير في منطقة المشروع.

26- **تنســـيق المشروع** – ستتولى إدارة المشروع وحدة وطنية لتنسيق المشروع تتولى مسؤوليتها وزارة الزراعة (دائرة الهندسة الريفية والتنمية المجتمعية) وسيتم إحداث وحدتين لتنسيق المشروع في كل منطقة (وحدة لأقصى الشمال ووحدة ثانية للمنطقة الوسطى).

دال – التكاليف والتمويل

27- يقدر مجموع تكاليف المشروع بمبلغ 18.29 مليون دولار أمريكي، يشمل 16% للطوارئ المادية و 6% للطوارئ السعرية، و 12.3% للضرائب والرسوم. ويمثل النقد الأجنبي (1.36 مليون دولار أمريكي) زهاء 0.2% من مجموع التكاليف. ويمثل القرض الذي يقدمه الصندوق بمبلغ 11.76 مليون دولار أمريكي 64.3% من إجمالي تكاليف المشروع. وتبلغ قيمة مساهمة الحكومة 984 000 دولار أمريكي (5.4% من تكاليف المشروع)، وتشمل جميع الرسوم والضرائب فضلا عن تمويل المرافق المكتبية لوحدة تنسيق المشروع. ومن المتوقع أن يسهم المستفيدون بنحو 1.77 مليون دولار أمريكي (9.7% من تكاليف المشروع). كما يتوقع أن تسهم مؤسسات التمويل الصغير بنحو 3.78 مليون دولار أمريكي (20.7%) في تمويل الأنشطة المدرة للدخل.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
1 - بناء القدرات	2 418	-	2 418	-	16
2 - البنى الأساسية الريفية	5 333	599	5 931	10	40
3 - الأنشطة المدرة للدخل	4 106	84	4 190	2	28
4 - تنسيق المشروع	1 875	516	2 390	22	16
مجموع التكاليف الأساسية	**13 732**	**1 198**	**14 930**	**8**	**100**
الطوارئ المادية	2 208	103	2 311	4	15
الطوارئ السعرية	996	55	1 051	5	7
التكاليف الكلية للمشروع	**16 936**	**1 356**	**18 291**	**7**	**123**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

28- **التوريد**- ستمول عمليات التوريد في إطار القرض وفقا للمبادئ التوجيهية للتوريد المعمول بها في الصندوق. فسيجري شراء وسائط النقل التي تبلغ قيمتها 000 100 دولار أمريكي أو أكثر بإجراء مناقصات تنافسية دولية. وستشترى وسائط النقل والمعدات والأثاثات المكتبية التي تتراوح قيمتها بين 000 20 و000 100 دولار أمريكي بإجراء مناقصات تنافسية محلية. أما العقود التي تقل قيمتها عن 000 20 دولار أمريكي للسلع والخدمات، بما في ذلك أعمال الإصلاح والتدريب، فستتم عن طريق التسوق المحلي بعد الحصول على عروض من ثلاثة موردين على الأقل. وسيشتري المستفيدون مباشرة، بموجب إجراءات التسوق المحلي المقبولة للصندوق، البنى الأساسية الريفية منخفضة التكاليف والموجودة في أماكن متباعدة جغرافيا على مستوى القرى. وستُنفذ عقود خدمات الخبرة الاستشارية والمساعدة التقنية وفقا للمبادئ التوجيهية للمؤسسة المتعاونة، وترسل إلى الصندوق اختصاصات ومواصفات وشروط الخدمة لإقرارها. وتخضع العقود التي تساوي قيمتها 000 100 دولار أمريكي أو أكثر لاستعراض مسبق من جانب المؤسسة المتعاونة. وسيجري خلال المرحلة الانتقالية التي تسبق تنفيذ المشروع إعداد خطة للتوريد. وسيجري استكمال معايير/إجراءات التوريد والاتفاق عليها في اتفاقية القرض.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		المستفيدون		مؤسسات التمويل الصغير		الحكومة		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
1 - بناء القدرات	2 915	100.0	-	-	-	-	-	-	2 915	15.9	-	2 915	-
2 - البنى الأساسية الريفية	5 849	82.9	706	10.0	-	-	503	7.1	7 058	38.6	669	5 886	503
3 - الأنشطة المدرة للدخل	759	13.5	1 066	19.0	3 779	67.4	0	-	5 604	30.6	112	4 595	**0**
4 - تنسيق المشروع	2 234	82.3	-	-	-	-	481	17.7	2 715	14.8	574	1 659	481
إجمالي الصرف	11 757	64.3	1 772	9.7	3 779	20.7	984	5.4	18 291	100.0	1 356	15 055	1 880

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

29- **الصـــرف**- عمـــلا علـــى تيسير عمليات الصرف، تفتح وحدة تنسيق المشروع حسابا خاصا وتبقي عليه في مصـــرف تجاري يقبله الصندوق. وسيمول هذا الحساب المصروفات المتعلقة بالمنطقة الوسطى. وسيُفتح حساب فرعي فـــي منطقة أقصى الشمال وسيعادل المبلغ المخصص من عائدات قرض الصندوق لهذا الغرض مبلغ 000 800 دولار أمريكـــي بالفرنك الأفريقي. وسيودع هذا المبلغ في الحساب الخاص لدى نفاذ مفعول القرض والوفاء بشروط الصرف، بمـــا فـــي ذلـــك إقـــرار برنامج العمل والميزانية عن السنة الأولى للمشروع وتأدية الحكومة لمساهمتها المقابلة بمبلغ 000 200 دولار أمريكي. وسيحول 50% من قيمة الحساب الخاص إلى الحساب الفرعي في منطقة أقصى الشمال.

30- **الحســـابات**- ســـيأذن منسق المشروع بطلبات السحب من الحساب الخاص، بينما سيأذن منسق منطقة أقصى الشمال بطلبات السحب من الحساب الفرعي. وستوثق المصروفات بشكل تام، فيما عدا المصروفات التي تغطي البنود التالـــية: تكالـــيف التشغيل، والرواتب، وبدلات السفر، والدراسات الاستقصائية والعقود، والتدريب المحلي، وصندوق المخاطر. وستُدفع هذه المصروفات مقابل كشوف إنفاق معتمدة.

31- وستفتح الحكومة حسابا خاصا في مصرف تجاري، وستودع فيه مساهمتها المقررة في تكاليف المشروع، بما فـــي ذلـــك الضـــرائب والرسوم التي لا تقتطع لدى التوريد مباشرة. وستودع الحكومة مبلغا أوليا بالفرنك الأفريقي في حساب المشروع، بقيمة تعادل 000 200 دولار أمريكي.

32- **مـــراجعة الحســـابات**- ســـيجري اختـــيار مكتب مراجعة، يُعين من خلال عملية اختيار دولية ويكون مقبولا للصندوق، ويضطلع بمراجعة الحسابات ماليا وإداريا كل عام. وسيمول المشروع التكاليف السنوية لمراجعة الحسابات. ويقـــدم مكتـــب مـــراجعة الحســـابات رأيه فيما إذا كانت إجراءات طرح المناقصات، وبنود الإنفاق، واستخدام السلع والخدمات تلتزم بالدليل التشغيلي للمشروع. كما سيصدر رأيا منفصلا بشأن كشوف الإنفاق والحساب الخاص. وستقدم تقاريـــر مـــراجعـــة الحســـابات إلـــى الصندوق في فتـــرة لا تتجاوز ستة أشهـــر بعد انتهاء السنة الماليـــة للمشروع (30 يونيو/حزيران).

واو- التنظيم والتنسيق والإدارة

33- **التنظـــيم**- سيساعد المشروع المجتمعات المحلية في إنشاء لجان التنمية القروية. وستكون هذه اللجان مسؤولة عـــن إدارة خطـــة التنمية المحلية التي تعدها المجتمعات المحلية بدعم من منظمات غير حكومية متخصصة أو مكاتب استشـــارية. هـــذا، وسيساعد المشروع أيضا في إنشاء لجنة للتخطيط التقني على مستوى الكميونات، تتألف من ممثلي القـــرى. وتســـتهدف هذه اللجنة تحسين الاتصال بين الكميونات والقرى، وإعطاء دفعة لمشاركة الكميونات في التنمية القروية.

34- وقـــد تـــم فصل تمويل السلع والخدمات الخاصة عن تمويل السلع والخدمات العامة. وسيدعم هيكل المشروع تنسيق الأنشطة المدرة للدخل (القطاع الخاص)، بمساعدة مشروع مساندة برنامج التمويل الصغير على النطاق الوطني الـــذي يمولـــه الصـــندوق. كما سيمول المشروع الضمانات المالية الموجهة إلى المجموعات ذات الأولوية التي لديها مقترحات بأنشطة مدرة للدخل، ولكن سيتم تنسيقها على مستوى القرية. وسيجري تنسيق الدعم المالي الموجه إلى البنى

الأساسية والخدمات العامة على مستوى القرية (البنى الأساسية الصغيرة)، وتوجيهه من خلال هيكل المشروع، وإدارته على مستوى القرية.

35- **توفير خدمات الدعم**- ستُنفذ أنشطة المشروع من خلال ترتيبات تعاقدية تضم مقدمي خدمات من القطاعين الخاص والعام. وسيشجع المشروع على الاستعانة برابطات المستفيدين كشركاء منفذين على مستوى القرية والكميون. كما سيوفر الدعم لبناء قدرات مقدمي الخدمات إذا ما اقتضى الأمر ذلك. وسيستند نظام تقديم الخدمات إلى نهج تجاري المنحى.

36- **التنسيق والإدارة**- ستنشأ وحدتان لإدارة المشروع في كل من منطقتي أنشطة المشروع. وسيقوم منسق المنطقة الوسطى بتنسيق الشؤون الإدارية للمشروع وإدارته المالية بشكل عام. وستخضع وحدتا المشروع لوصاية وزارة الزراعة، وستتمتعان بالاستقلال في إدارتهما المالية والتنظيمية. وستقوم دائرة التنمية المجتمعية في وزارة الزراعة بتنسيق جميع أنشطة الجهات المانحة المتصلة بالمجتمع المحلي، بينما ستتولى وزارة الاستثمارات العامة والتنمية الإقليمية المسؤولية عن التنسيق العام للبرنامج الوطني للتنمية المحلية.

37- **الشراكة مع المشاريع الأخرى**- ثمة اتفاق شراكة بين الجهات المانحة الرئيسية، بما فيها الوكالة الألمانية للتعاون التقني والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، لتنسيق جهودها في دعم البرنامج الوطني للتنمية المحلية. وعلاوة على ذلك، يوجد اتفاق شراكة محدد مع الوكالة الألمانية للتعاون في مجال التنمية المجتمعية. وسيجري التوقيع على اتفاقية بين مشروع مساندة التنمية المجتمعية ومشروع مساندة برنامج التمويل الصغير على النطاق الوطني. وسيعمل المشروع أيضا في إطار تعاون وثيق مع مشاريع أخرى لها أنشطة في المنطقتين المختارتين لتعزيز التآزر وتبادل الخبرات.

38- **المراقبة والتقييم**- لن يتم تناول المراقبة والتقييم بشكل منفصل خارج هيكل المشروع. وإنما سيشكلان بالأحرى جزءا من القدرة العامة لتنسيق وإدارة المشروع من أجل توجيه من لديهم مسؤوليات إدارية وتنفيذية لتحقيق الأثر المنشود. وسيُقدم تدريب محدد في مجال الإدارة، وسيوفر الدعم التقني تحقيقا لهذه الغاية. ويتضمن الإطار المنطقي عددا محدودا من مؤشرات ذات صلة. وسيجري استعراض مجموعة المؤشرات لدى بدء الأنشطة، وستُعدل هذه المؤشرات سنويا طوال مدة التنفيذ. وتستهدف عملية المراقبة والتقييم الداخلية إشراك المستفيدين، لا سيما اللجان القروية التي ستدير قاعدة بيانات محلية، وستتابع تنفيذ خطط العمل القروية. أما التقييم الخارجي لتحليل الأثر فسيجري التعاقد بشأنه مع شبكة من الأخصائيين المحليين من الجامعات والمؤسسات المتخصصة. وستستخدم الدراسات الأولية للتشخيص الإقليمي، المعدة لتحديد المناطق التي ستُنفذ فيها أنشطة المشروع، في إنشاء قاعدة بيانات أساسية لمنطقة المشروع. وسيجري تحديث قاعدة البيانات المذكورة ورصدها بصورة دورية، وستستخدم في تقييم أثر المشروع.

زاي- المبررات الاقتصادية

39- ستتحسن سبل عيش المستفيدين نتيجة لتعزيز فرص حصولهم على الخدمات الاجتماعية والأنشطة المدرة للدخل. وستتمتع المنظمات المجتمعية التي يدعمها المشروع (لجان التنمية القروية، ولجنة التخطيط على مستوى الكميون) بالقدرة على تخطيط تنميتها، وحشد مواردها المحلية، والتفاعل والتفاوض مع الشركاء الخارجيين، وإنشاء

نظـــام للصـــيانة يتضمن آلية تمويل لضمان استدامة استثماراتها. كما سيكون بوسع هذه المنظمات التعاقد، على أساس تنافسي، مع مقدمي خدمات مختصين من القطاع الخاص أو القطاع العام، وسيكون المشروع قد عزز قدراتهم.

حاء – المخاطر

40- تـــتعلق المخاطر المحددة بشأن المشروع المقترح بما يلي: (i) التأخير في تنفيذ عنصر بناء القدرات (سيخفف من حدة ذلك مقدار الموارد المخصصة لهذا العنصر، إلى جانب المتابعة عن كثب)؛ (ii) حصول أفراد غير مستهدفين علـــى الفوائد الناجمة عن المشروع (سيخفف من حدة ذلك اتباع عملية تشاركية تضم نساء وشبابا ومجموعات ضعيفة أخرى)؛ (iii) التأخير في تنفيذ البرنامج الوطني، الذي يقدم الدعم للكميونات لتنفيذ عنصر اللامركزية (سيخفف من حدة ذلك أن المشروع يكفل بناء قدرات الكميونات لتمكينها من المشاركة في التنمية المحلية).

طاء– الأثر البيئي

41- تم تحديد الآثار المحتملة للمشروع على البيئة، وتدابير التخفيف من حدتها. وسيكون للمشروع أثر إيجابي على إدارة المـــوارد الطبيعـــية. ويحـــدد الدليل التشغيلي للمشروع التقييم البيئي باعتباره أحد المعايير التي تؤهل المشاريع الصـــغيرة للإستفادة من تمويل أموال المشروع. وسيعزز النهج التشاركي للمشروع الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية، ممـــا سيفضي إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية. وقد صُنّف المشروع ضمن الفئة باء استنادا إلى مذكرة تحديد الأثر البيئي ونطاقه، ووفقا للإجراءات الإدارية للصندوق.

ياء– السمات الابتكارية

42- يكمـــن الطابع الابتكاري للمشروع في ترتيبات التنفيذ. فتدخل الجهات المانحة سيتم تحت مظلة برنامج تنمية وطنـــي تتســـقه الحكومة. وستمول السلع والخدمات الخاصة بشكل مستقل عن السلع والخدمات العامة. وسيقوم هيكل المشـــروع ومشـــروع مســـاندة البرنامج الوطني للتمويل الصغير بتنسيق الدعم المقدم للأنشطة المدرة للدخل. وسيقوم المشروع بتمويل الضمانات المالية المقدمة للمجموعات ذات الأولوية التي لديها مقترحات بأنشطة مدرة للدخل مجدية، وســـيجري تنسيقها على مستوى القرية. وسيجري تنسيق وتوجيه الدعم المالي المقدم للبنية الأساسية والخدمات العامة على مستوى القرية (البنى الأساسية الصغيرة) من خلال هيكل المشروع، وسيُدار هذا الدعم على مستوى القرية.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

43- تشـــكل اتفاقية القرض بين جمهورية الكاميرون والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم علـــى أساســـها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

44- وجمهوريـــة الكامـــيرون مخولـــة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

45- وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

46- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقـــدم الصـــندوق إلى جمهورية الكاميرون قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتهـــا تسعة ملايين وخمســـمائة ألف (9 500 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 فبراير/شباط 2042، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضـــاع أخـــرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 12 مارس/آذار 2002)

1 - توفر حكومة جمهورية الكاميرون (الحكومة) حصيلة القرض لدائرة الهندسة الريفية والتنمية المجتمعية (الوكالة الرائدة للمشروع) التابعة لوزارة الزراعة، كما جاء في خطة العمل والميزانية السنوية، وطبقا للإجراءات القطرية المتعارف عليها بالنسبة للمساعدات الإنمائية من أجل تنفيذ المشروع.

2 - لأغراض تمويل عمليات المشروع، ستفتح الوحدات الإقليمية لتنسيق المشروع حسابين فرعيين خاصين بالفرنك الأفريقي، في مصارف تجارية يرتضيها الصندوق في المقاطعتين اللتين سينفذ فيهما المشروع، وهما المقاطعة الشمالية العليا والمقاطعة الوسطى. وستعطى السلطة للمشرفين المحليين وللموظفين الماليين الحسابيين في كل مقاطعة لكي يديروا الحسابات الفرعية الخاصة كل في مقاطعته، طبقا لمبدأ التوقيع المزدوج. وسيودع في صندوق مستقل لاستهلاك الديون- نيابة عن الحكومة – مبلغا أوليا في كل حساب من الحسابين الفرعيين بالفرنك الأفريقي، يعادل 200 000 دولار أمريكي. ويقوم الصندوق المستقل لاستهلاك الديون بعد ذلك – نيابة عن الحكومة وبناء على طلب كتابي موقع من المنسق القطري، يحدد الغرض والمبلغ المطلوب، بتحويل الأموال إلى هذين الحسابين شهريا على ألا يتعدى ذلك اليوم الخامس عشر من الشهر التالي. ولا بد أن يرفق بخطاب المنسق القطري الوثائق والمبررات المناسبة.

3 - توفر الحكومة خلال فترة تنفيذ المشروع، الأموال النظيرة من مواردها الخاصة، طبقا للإجراءات القطرية المتعارف عليها في المساعدات الإنمائية. ومن بين ما ستستخدم فيه هذه الأموال النظيرة، تسديد جميع الضرائب والرسوم، والرسوم الجمركية على البضائع الخدمات الممولة من القرض. وتبلغ قيمة الإيداع الأول للحكومة، بالفرنك الأفريقي، مبلغا يعادل في قيمته 200 000 دولار أمريكي، كجزء من مساهمتها في تمويل المشروع. ومن بين هذه الأموال النظيرة، ستحول الحكومة مبلغا بالفرنك الأفريقي يعادل 50 000 دولار أمريكي إلى كل حساب من الحسابات الفرعية النظيرة على مستوى المقاطعة. وستجدد الحكومة هذه الأموال النظيرة شهريا، وفي موعد لا يتعدى اليوم الخامس عشر من الشهر التالي، بناء على الطلبات المكتوبة الموقعة من المنسق القطري والتي تحدد الأغراض والمبالغ المطلوبة. وينبغ أن يرفق بخطاب المنسق القطري الوثائق والمبررات المناسبة. وسوف تقيد المبالغ النظيرة في برنامج الاستثمارات العامة وفي ميزانية الاستثمارات العامة.

4 - سيوضع المشروع تحت مسؤولية وكالة رائدة. وسيوكل تنظيمه وإدارته المالية وتنسيقه بشكل عام إلى الوحدة القطرية لتنسيق المشروع. وستكون الوحدتان الإقليميتان لتنسيق المشروع هما المسؤولتان عن تنسيق الأنشطة على مستوى المقاطعة، تحت إشراف وحدة تنسيق المشروع. كما ستتولى لجنة توجيهية مسؤولية استعراض خطة العمل والميزانية السنوية والموافقة عليها، وهي الخطة التي ستقدمها وحدة تنسيق المشروع عن طريق المنسق القطري. وبعد ذلك، ترفع خطة العمل والميزانية السنوية إلى الصندوق والى المؤسسة المتعاونة لاستعراضها والموافقة عليها.

5 - وسيشـــارك المشروع في التخطيط للتنمية المجتمعية، ابتداء من أدنى مستويات اللامركزية، أي لجان التنمية القـــروية. وسوف تشكل هذه اللجان بمعرفة الجمعيات القروية بعد عملية إثارة التوعية والتخطيط التشاركي بمساندة من الـــبرنامج، وهـــي العملـــية التي ستؤدي إلى إعداد خطة للتنمية المحلية. وسوف تشكل لجان التنمية القروية باعتبارها – قانونـــا– جمعيات للمنفعة المحلية، على أن تنطوي لوائحها على مشاركة المرأة في الإدارة واتخاذ القرارات، الأمر الذي يكفل في النهاية مشاركة المرأة في جميع خيارات هذه اللجان وإنجازاتها. وسيكون نصف أعضاء هذه اللجان على الأقـــل مـــن المجموعـــات النســـائية. وسوف تقوم لجان التنمية القروية بوضع خطط للتنمية المحلية أعدت على أسس تشاركية، بالإضافة إلى وضعها لخطط العمل والميزانية السنوية على المستوى المحلي.

6 - وستوقع الوحدات الإقليمية لتنسيق المشروع ولجان التنمية القروية اتفاقيات فرعية مع مختلف الوكالات المنفذة فيما يتعلق بإجراءات بوضع ضمانات قروية متجددة طبقا لأحكام دليل الإجراءات الذي أقره الصندوق.

7 - وســـيكون مقدمو الخدمات من القطاعين العام والخاص – الذين يتم اختيارهم طبقا لأحكام اتفاقية القرض فيما يـــتعلق بالتوريد والصرف – مسؤولين عن تنفيذ عناصر المشروع، على أن يحصلوا على أجورهم على أساس السلع والخدمات التي يقدمونها. وستتولى وحدة تنسيق المشروع، والوحدات الإقليمية لتنسيق المشروع، ولجان التنمية القروية، تنظـــيم عملـــية تقديم الخدمات التي تطلبها المجتمعات المحلية والإشراف على هذه الخدمات. كما ستتولى وحدة تنسيق المشـــروع والوحـــدات الإقليمية لتنسيق المشروع وضع ميزانيات لتمويل التنمية المحلية في كل سنة، كما ستبلغ لجان التنمية القروية بالمبالغ التي تخصص لتنفيذ خطط التنمية المحلية. وستناقش المسائل المتعلقة بإنجازات المشروع وأداء مقدمي الخدمات والمشكلات التي تصادف عملية التنفيذ سنويا أثناء حلقات العمل الخاصة بالتقييم التشاركي التي يرأسها رؤساء لجان التنمية القروية المعنيين.

8 - تـــتولى الحكومـــة – عن طريق وزارة الزراعة – وضع مشروع دليل للعمليات ودليل للإجراءات قبل تنفيذ القـــرض. وسيتناول دليل الإجراءات، الإجراءات الخاصة بتنفيذ المشروع، بما في ذلك وضع ضمانات قروية متجددة، والعقـــود التـــي ســـتبرم مع مقدمي الخدمات، ولجان التنمية القروية، وإعداد خطط التنمية المحلية. أما دليل العمليات فسيتناول الإدارة المالية والتنظيمية للمشروع وكذلك الإجراءات المحاسبية.

9 - وكجـــزء مـــن المحافظـــة على الأساليب البيئية السليمة، كما جاء في القسم 7.15 (حماية البيئة) من الشروط العامـــة، ســـتتبع الحكومة أساليب سليمة لمكافحة الآفات في هذا المشروع. ولهذا الغرض، ستتكفل الحكومة بأن تكون المبـــيدات المـــوردة بمقتضـــى هذا المشروع لا تحتوى على أي مبيد يكون استعماله محظورا بمقتضى مدونة السلوك الدولـــية بشأن توزيع واستخدام المبيدات التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التي تعدل من حين إلى آخر، أو أن يكون مدرجا في الجدولين 1 (المبيدات الشديدة الخطورة) أو 2 (المبيدات الخطيرة) طبقا لتصنيف المبيدات بحسب خطورتها والمبادئ التوجيهية للتصنيف 1996 – 1997، التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، والتي تعدل من حين إلى آخر.

10 - يراقب المنسق القطري (من خلال الخدمات الاستشارية، إذا استلزم الأمر) أداء مقدمي الخدمات الرئيسية في قيامهم بمسؤولياتهم. وسيكون المنسق القطري مسؤولا أيضا – من بين مسؤولياته الأخرى – عن مراقبة إنجازات المجتمعات المحلية والضمانات القروية المتجددة، وعن تقدير العائد على الاستثمارات الإنتاجية.

11 - تقوم الحكومة بالتأمين على العاملين في المشروع ضد المرض والحوادث، طبقا للتشريعات القطرية المطبقة.

12 - عندما تتساوى جميع المؤهلات، ستفضل الحكومة النساء المرشحات للعمل في المشروع.

13 - سيعين الموظفون في وحدة تنسيق المشروع وفي الوحدات الإقليمية لتنسيق المشروع على أساس إجراءات الاختيار التنافسية المفتوحة أمام القطاعين العام والخاص. وفي حالة اختيار موظفين حكوميين للعمل في المشروع، فلابد من التأكد من توافرهم طوال فترة المشروع.

14 - والشروط التالية تعتبر شروطا مسبقة لصرف حصيلة القرض:

(أ) لا يجوز السحب فيما يتعلق بأي فئة من فئات الصرف قبل إبرام اتفاقية الشراكة التي يرتضيها الصندوق بين الوكالة الرائدة للمشروع والممثلين المفوضين لوكالة التعاون الدولي الألمانية، التي تحدد طرائق التعاون أثناء تنفيذ المشروع.

(ب) لا يجوز السحب بمعرفة أي لجنة من لجان التنمية القروية فيما يتعلق بفئات الصرف لأي عملية صغيرة من عمليات البنية الأساسية والضمانات القروية المتجددة قبل أن تحصل وحدة تنسيق المشروع على وثيقة قانونية تثبت تشكيل لجنة التنمية القروية المعنية.

(جـ) لا يجوز – طبقا لأحكام دليل الإجراءات – سحب أي مبلغ فيما يتعلق بفئة الصرف للضمانات القروية المتجددة قبل توقيع وحدة تنسيق المشروع ولجنة التنمية القروية والمؤسسات المالية المعنية على اتفاقية تحدد إجراءات وضع الضمانات القروية المتجددة.

15 - والشروط التالية تعتبر شروطا إضافية مسبقة لنفاذ القرض:

(أ) أن تكون اللجنة التوجيهية للمشروع قد شكلت بقرار وزاري؛

(ب) أن تكون وحدة تنسيق المشروع والوحدات الإقليمية لتنسيق المشروع قد شكلت بقرار وزاري؛

(جـ) يكون قد تم تعيين منسق قطري، ومشرفين محليين، ومدير مالي، وموظفين أحدهما للمالية والآخر للمحاسبة في كل مقاطعة على أساس إجراءات تنافسية؛

(د) أن يكون حساب المبالغ النظيرة قد فتح، وأودع فيه مبلغ أولي؛

(هـ) أن يكون قد تم فتح حسابات فرعية خاصة وحساب للمبالغ النظيرة المعاونة؛

(و) أن تكون الحكومة قد وضعت تجهيزات مكتبية مناسبة تحت تصرف وحدة تنسيق المشروع والوحدات الإقليمية لتنسيق المشروع؛

(ز) أن يكون العمل قد انتهى في دليلي العمليات والإجراءات، وقدما إلى الصندوق للموافقة عليهما؛

(ح) أن تكون الحكومة قد قدمت إلى الصندوق رأيا قانونيا مساندا صادرا عن الأمين العام لمكتب رئيس الوزراء أو أي سلطة قانونية مختصة أخرى، على نحو يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا.